المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان معالجة موضوع الأشخاص المحرومين من حرياتهم خلال النزاعات المسلحة، مع الوقوف على حجم المعاناة التي يتعرضون لها مقارنةً بالضمانات القانونية الموضوعية لحمايتهم. إذ جرى تحليل مصطلح الحرمان من الحرية من خلال استعراضه في الاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية فلو حظ وجود تباين في تحديد مفهومه. إذ يفنقر هذا المصطلح إلى تعريف دقيق ومعتمد، فقد جاء بصيغة عامة وشاملة لتشمل جميع الحالات، سواء الاحتجاز أو الاعتقال أو التوقيف وفي سياق متصل، استعرضت الدراسة أشكال الحرمان من الحرية وكان الاعتقال والأسر. من أكثرها وضوحًا وقرَّبًا لمفهوم المحرومين من حرياتهم في سياق النزاعات المسلحة وتم مناقشة قواعد حماية الفئات الأكثر عرضة لهذا الإجراء التعسفي، والتي تناولتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، كأسرى الحرب والمدنيين المعتقلين من الأطفال والنساء المحتجزات. وقد تبين أن الحرمان من الحرية يتجاوز الإجراءات الأمنية الضرورية أثناء النزاعات المسلحة ليشمل ممارسات واسعة كالاختجاز التعسفي والتجنيد القسري وانتهاكات جسيمة أخرى مخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني وتناولت الدراسة بصورة خاصة سبل إنفاذ القانون الدولي الإنساني مسلطاً الضوء على دور الدول في تطبيق أحكامه من خلال نشر قواعده وتكييف تشريعاتها الوطنية إلى جانب الدور الميداني الفعّال الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة، فهي تتابع أوضاع المحتجزين وتسعى إلى تحسينها، مع تركيز خاص على فئة النساء والأطفال. كذلك أبرزت الدراسة دور الدولة الحامية والمهام التي تضطلع بها في مراقبة أوضاع الأفراد المحرومين من حرياتهم. وخلصت الدراسة إلى أن الأفعال الجسيمة المرتكبة بحق المحرومين من حرياتهم أثناء النزاعات المسلحة تُشكّل جرائم ضد الإنسانية تستوجب المسؤولية الجنائية الفردية مرتكبيها بصفة شخصية، دون اعتبار لمراكزهم الوظيفية أو الحصانات القانونية التي يتمتعون بها مشددة على أن مبدأ عدم الإفلات من العقاب يُمثل ضمانة محورية لفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.